الأمم المتحدة

A/66/549

الجمعية العامة

Distr.: General
10 November 2011
Arabic
Original: Spanish

الدورة السادسة والستون

البند ٤٥ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه ''البيان الخاص المتعلق بمسألة جزر مالفيناس'' الذي اعتمده مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الحادي والعشرون لرؤساء الدول والحكومات المعقود في أسونسيون يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال المتصل بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) دييغو **ليميريس**

الوزير

الممثل الدائم بالنيابة

القائم بالأعمال بالنيابة

141111 141111 11-58862 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بيان خاص بشأن مسألة جزر مالفيناس اعتمده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الإيبيري – الأمريكي الحادي والعشرين المعقود في أسونسيون يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية – الأمريكية، وقد اجتمعنا في أسونسيون، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإيبيري – الأمريكي الحادي والعشرين:

نؤكد من جديد ضرورة قيام حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن لإيجاد حل سريع لنزاع السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، في إطار القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية. ونشير كذلك إلى ما تبديه جمهورية الأرجنتين من استعداد دائم للحوار.

وفي ما يتعلق بما تقوم به المملكة المتحدة في المنطقة المتنازع عليها من أعمال انفرادية لاستكشاف الموارد المتجددة وغير المتجددة واستغلالها، نشير إلى النداءات التي وجهها المجتمع الدولي من أجل الامتناع، عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٩/٣١، عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تترتب عليها تعديلات انفرادية على حالة جزر مالفيناس، ولا تسهم على الإطلاق في التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي.

ونكرر التأكيد على أن قيام حكومة المملكة المتحدة بمناورات عسكرية، بما فيها إطلاق قذائف من أراضي جزر مالفيناس، لا ينتهك القرار ٤٩/٣١ المشار إليه أعلاه فحسب، بل يتعارض أيضا مع سياسة التمسك بإيجاد حل سلمي للنزاع الإقليمي بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ونشير في هذا الصدد إلى القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تحث الأمين العام على بذل مساعيه الحميدة بغية استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع المذكور في أقرب وقت ممكن.